

واعتمادا منها بأن مصلحة جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان المتنامية، تقتضي تحسين الاحوال المشجعة لانماء التجارة الدولية انما كبيرا،

وان تدرك الجهود المبذولة من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة، ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في سبيل التوحيد والتنسيق التدريجيين لقانون التجارة الدولية، وذلك بتشجيع الاتفاقات الدولية، والتشريعات الموحدة او النموذجية، والمعقود النموذجية، وشروط البيع العامة، وشروط التبادل التجاري النموذجية وغير ذلك من التدابير، واقترانها بأن من المستصوب تعزيز التعاون بين الهيئات الناشطة في هذا الميدان، وتقضي مدى الحاجة الى اتخاذ تدابير اخرى لتحقيق التوحيد والتنسيق التدريجيين لقانون التجارة الدولية،

وان تحيط علما بالدراسة الاولية التي اعدتها الامانة العامة عن هذا الموضوع (١)،
١ - تلتمس من الامين العام موافاة الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين، بتقرير شامل يتضمن مايلي:

(أ) عرض للاعمال المنجزة في ميدان توحيد وتنسيق قانون التجارة الدولية؛
(ب) تحليل للنهج والطرق المناسبة للتوحيد والتنسيق في المواضيع المختلفة، بما في ذلك مسألة ما اذا كانت بعض المواضيع الخاصة صالحة لأن تكون محلا للعمل الاقليمي او الاقليمي او العالمي؛
(ج) بيان بهيئات الامم المتحدة والوكالات الاخرى التي يصح ان تسند اليها بعض المسؤوليات بغية تعزيز التعاون في انماء قانون التجارة الدولية وتشجيع توحيد وتنسيقه التدريجيين؛

٢ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين بندا عنوانه " الانماء التدريجي لقانون التجارة الدولية " .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

(١) المرجع الاخير، البند ٩٢ من جدول الاعمال، الوثيقة A/C.6/L.572 .

القرار ٢١٠٣ (الدورة ٢٠)

النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية
والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٥٠٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،
وقرارها ١٦٨٦ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٥
(الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ
في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

وان تشير كذلك الى ان من المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة صيانة السلم والامن الدوليين
وانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

وان ترى ان المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون
بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ذات اهمية قصوى لصيانة السلم والامن الدوليين وتحسين
الحالة الدولية ،

وان ترى كذلك ان انماء هذه المبادئ التدريجي وتدوينها تأمينا لتطبيقها على وجه افضل
يعززان تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ،

وان تذكر ان المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود
بالقاهرة في عام ١٩٦٤ ، قد اوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد اعلان بشأن هذه
المبادئ باعتبار ذلك خطوة هامة في سبيل تدوينها ،

واقترانها بأهمية مواصلة الجهود المبذولة لبلوغ اتفاق عام في كل مرحلة من مراحل
عملية صياغة مبادئ القانون الدولي السبعة المبنية في قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ،
دون اخلال بتطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة ، وبغية التوصل في موعد قريب الى اعتماد
اعلان يكون معلماً من معالم الانماء التدريجي لهذه المبادئ وتدوينها ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات
الودية والتعاون بين الدول (٢) ، والمنشأة بقرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، التي

(١) المرجع الاخير ، البندان ٩٠ و ٩٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5746 .

اجتمعت في مدينة مكسيكو في الفترة الممتدة من ٢٧ آب (اغسطس) الى ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ،

وقد نظرت كذلك ، عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، في مبدأ واجب الدول في التعاون مع بعضها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ومبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وعقها في تقرير مصيرها بنفسها ، ومبدأ تنفيذ الدول لالتزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الميثاق تنفيذاً يعده وعسن النية ،

١ - تعيط علماً بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها للجنة الخاصة للأعمال القيمة التي انجزتها ؛

٣ - وتقرر إعادة تشكيل اللجنة الخاصة بحيث تتألف من أعضاء اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) (١) ومن الجزائر ، سوريا ، والشيلي ، وكينيا ، وذلك لاتمام نظروصياغة المبادئ السبعة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ؛

٤ - وتلتزم من اللجنة الخاصة مايلي :

(أ) ان تواصل ، في ضوء المناقشات التي دارت في اللجنة السادسة خلال دورات الجمعية العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرين ، وفي ضوء تقرير اللجنة الخاصة السابقة ، النظر في المبادئ الأربعة الواردة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٨١٥ (الدورة ١٧) ، مع إيلاء المراعاة التامة للمسائل التي تعذر على اللجنة السابقة الوصول الى اتفاق بشأنها ، ولمقدار التقدم المعزز في بعض المسائل ؛

(ب) ان تنظر في المبادئ الثلاثة الواردة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ، مع إيلاء مراعاة خاصة لما يلي :

١ ' العمل الذي جرت عليه الأمم المتحدة والدول في تطبيق المبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ ' الملاعظات المقدمة من الحكومات بشأن هذا الموضوع وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٩٦٦ (الدورة ١٨) ؛

٣ ' الآراء والاقتراحات المقدمة من ممثلي الدول الأعضاء خلال دورات الجمعية العامة السابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرين ؛

(ج) ان تقدم تقريراً شاملاً عن نتائج دراستها للمبادئ السبعة الواردة في القرار ١٨١ (الدورة ١٧) ، يتضمن مقرراتها وتوصياتها ، بغية تمكين الجمعية العامة من اعتماد اعلان يتضمن تقريراً لهذه المبادئ ؛

٥ - وتوصي حكومات الدول الاعضاء المعينة اعضاء في اللجنة الخاصة بانتداب ممثلها في اللجنة الخاصة من بين القانونيين بالنظر الى اهمية الموضوع العامة وناحيته التقنية ؛

٦ - وتلتزم من اللجنة الخاصة الاجتماع في مقر الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن ، واعلام الجمعية العامة باللازم في دورتها العادية والعشرين ؛

٧ - وتلتزم من الامين العام معاون اللجنة الخاصة في اداء مهمتها وتوفير جميع الخدمات والوثائق والمرافق والتسهيلات الاخرى اللازمة لصلها ؛

٨ - وتقرر ان تدج ، في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والعشرين البند ١١ العنوان التالي : " النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة " .

الجلسة العامة ١٤٠٤

٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

باء

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند ١١ من العنوان التالي " مراعاة الدول الاعضاء للمبادئ المتعلقة بسيادة الدول ، وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، ونقض المنازعات السلمية ، وشجب النشاطات الهدامة " ،

وان تذكر الصلة الوثيقة بين هذا البند والبند ١١ من العنوان التالي " النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة " ،

تلتزم من اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، المعاد تشكيلها بموجب الفقرة ٣ من القرار ألف اعلاه ، ان تأخذ بعين الاعتبار ، في سياق اعمالها وعند وضع تقريرها ، للسبب ادراج البند المشار اليه في الفقرة

الاولى من الديباجة اعلاه في جدول الاعمال (١) ، والمناقشة التي دارت بشأن هذا البند في
الدورة العشرين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢١٠٤ (الدورة ٢٠)
مسألة طرق استقصاء الوثائق

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٦٧ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
بشأن طرق استقصاء الوثائق ،

وان تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام عن هذه المسألة (٢) ،

وان تحيط علما بالملاحظات المقدمة من الحكومات عملا بالفقرة ١ من القرار ١٩٦٧
(الدورة ١٨) وبالآراء التي ابدت خلال دورتها العشرين ،

وان تحيط علما بالفصل السابع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي
المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (٣) والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة
١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

واعتماد امنها بأن مسألة طرق استقصاء الوثائق تتطلب مزيدا من الدراسة ، وان الوثائق التي
ستسفر عنها مثل هذه الدراسة ستكون لها قيمتها كذلك بالنسبة الى اية مناقشة جديدة
للبنود ذات العنوان التالي: " فض المنازعات السلمي " ،

١ - تلتمس من الامين العام استكمال دراسته للنواحي المختصة من المشكلة بحيث
تشمل الاتجاهات والخصائص الرئيسية للتحقيق الدولي المنصوص عليه في بعض المعاهدات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٢ ،
الوثيقتان A/5757 و Add.1 .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة العشرين ، المرفقات ، البنود ٩٠ و ٩٤ من جدول
الاعمال ، الوثيقة A/5694 .

(٣) المرجع الاخير ، الوثيقة A/5746 .